فـــي حـــوار مـــع قـــنـــاة الحـــرة

فخري كريـم: شخصنة الأزمة السياسية دوافعها معروفة وأهدافها مؤسفة

١ - ٢

أجرت قناة الحرّة لقاءً مع الأستاذ فخري كريم رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون دار حول الأزمة التي تشهدها العملية السياسية.
وقد شخّص كريم خلال الحوار الصريح جداً مع قناة الحرّة مواطن الخلل والكبوات التي عانت منها عملية بناء الدولة ، وتم التطرق في اللقاء إلى أحداث موثقة لتوضيح الكثير من الأمور التي كانت خافية على الكثير من المواطنين.
ويعرب رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون في هذا اللقاء عن قلقه المشروع تجاه العملية السياسية وتجاه الدولة العراقية وخشية انحرافها وسقوطها في امتحان الديمقراطية والعودة نحو التفرد والتسلط ومشروع الديكتاتورية الذي استنزف قدرات الدولة العراقية وهدر طاقاتها وأباد الكثير من أبنائها.
فخري كريم إذ يكشف الكثير من الخفايا في هذا الحوار فالغرض منه ليس التسقيط بل التشخيص الحقيقي للأزمة.

■ **المقدّم:** وصلت الأزمة بين إقليم كردستان وبغداد إلى حد التراشق والتهديد بكشف المستور، فما هي الأبعاد الخفية لهذه الأزمة وإلى ماذا يمكن أن تؤدي؟ وأي المحطات التي يمكن أن تتوقف عندها أخيرا؟. معي اليوم السيد فخري كريم رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، وهو المعروف بأنه أحد عرابي الاتفاقات القديمة التي أدّت إلى تشكيل الحكومة، وبالتأكيد أحد عرابي الاتفاقات التي جرت مؤخرا في أربيل، لتسليط الضوء على أهم ما جرى في تلك الاتفاقات وهذه الاتفاقات. كما قلت في المقدمة، هناك سؤال يدور الآن في الوسط الإعلامي والثقافي مفاده هل وصلت الأزمة إلى طريقها المسدود؟

□ **فخري كريم:** أريد أن أوضح أن المقدمة يجب أن تتغير، إن الأزمة السياسية هي أزمة سياسية عراقية وليست أزمة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية، هذا هو الإطار العام للأزمة الذي بدأ يتفاعل منذ تشكيل الحكومة وحتى الآن، الأزمة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية، هي أزمة ناتجة عن الوضع السياسي غير الطبيعي السائد في البلد، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أزمة بين إقليم كردستان وبين المركز، وإنما الحديث عن أزمة مكونات، أزمة بين الكتل، أزمة تشتدُّ يوما بعد يوم، وبصراحة بين رئيس الحكومة بالتحديد وبين مختلف الأطراف المشاركة في الحكومة شكليا أو فعليا، واعتقد أن هذه الأزمة وصلت إلى عمق التحالف الوطني، وبالتالي كما هو معروف إن طرفاً أساسياً من أطراف التحالف الوطني أصبح حاملا لحل لهذه الأزمة وهو مقتدى الصدر والتيار الصدري، وبالتالي أرجو أن تركز على الأزمة السياسية في البلد وليس بين إقليم كردستان والحكومة المركزية.

■ **المقدم:** الانتقال إلى موقف التيار الصدري، أريد الأبعاد الخفية لهذه الأزمة، وأنت قلت الأزمة بين رئيس الحكومة تحديداً وبقية المكونات، ولكن هناك من يقول إن الأزمة الحالية هي بين رئيس الحكومة الآن وبين رئيس إقليم كردستان وبين رئيس القائمة العراقية، يعني بين أشخاص، هي أزمة أشخاص.

□ **فخري كريم:** أنا آسف جدا أني أقول إن هذا الخلل البنيوي في الحياة السياسية في البلد يراد له من قبل البعض أن يدفع بهذا الاتجاه، أن تجري شخصنة هذه الأزمة وحصرها بخلافات شخصية بين أطراف قيادية في المكونات السياسية، وهذا خطأ كبيرا جدا، ومعروف لماذا وما هي خلفية دفع الأمور بهذا الاتجاه، خلفية دفع الأمور بهذا الاتجاه مؤسفة جدا، على سبيل المثال إن الأخ السيد المالكي وميريديه المحيطين به يحاولون تأليب الشارع الشيعي ومحاولة دفعهم إلى زاوية غير صحيحة، وهو أن هنالك تآمرا يستهدف الشيعة وحكم الشيعة، وهذا التآمر هو مصدره بلدان عربية وإقليمية والمكون السني، والآن يريدون أن يضيفوا الكرد أو إقليم كردستان، واعتقد أن هذا لعبة خطيرة جداً جداً وليست جديدة، هذه اللعبة كان يستخدمها صدام، وكل الحكومات المتعاقبة التي كانت تريد أن تدفع البلد إلى مهاوي الاقتتال والحرب، والتجاذبات الأخرى، وهي تختزل الإرادة الشيعية والقرار الشيعي بشخص معين، ولربما بفريقه الحاكم، وهي قضية يجب التنبه لها من الشارع الشيعي.

■ **المقدم:** بالمقابل أستاذ فخري، توجد هناك محاولة – كما يقول البعض – لإيهام الشارع الكردي بأن هناك عدوا مفترضا وهو المالكي، وهو مستبد ويمكن أن يستخدم السلاح ضدهم، هنالك اتهامات لدولة القانون وللمالكي بالتفرد بالسلطة أو بجر البيئة السياسية للتفرد، وهم يقولون إنها اتهامات غير مبررة، وهي محاولة لإيهام الشارع الكردي والسني بوجود عدو.

□ **فخري كريم:** أولاً المشروع العراقي أو التجربة العراقية منذ إسقاط النظام إلى الآن بنيت على أساس الشراكة والتوافق الوطني وقيل إن التوافق الوطني إنما هو صيغة من صيغ الديمقراطية غير الاعتيادية، لأن الوضع غير اعتيادي وبالتالي يفترض أن الحكومة التي أسست باعتبارها حكومة شراكة وطنية هكذا قيل، المفروض هذه الشراكة تتجسد في اتخاذ القرار وخصوصاً القرارات المصيرية، واقع الحال أن الحكومة الحالية ينفرد بها السيد المالكي بشكل مطلق، هل هناك شواهد؟ أولاً يركّب الدولة بكاملها وفق إرادته ورؤياه، وأنا لا أريد أن احمل السيد المالكي ما لا يحمله، أنت تستطيع أن تعود إلى خطاباته في الأسبوعين الأخيرين، واحد من الخطابات خطير جدا، واحدة من المقولات هي تنطوي على خطر كبير جدا يجب التنبه له،هو يقول أنا الذي أمسك الدولة إذا غادرت سوف تتفكك الدولة، هل يجوز السماح لرئيس الوزراء أن يتكلم بهذه اللغة، هل عدنا إلى أنه "الدولة أنا " هذه لغة ليست لغة شراكة وطنية وهي ليست لغة نظام ديمقراطي، هذه لغة تقود إلى الجحيم.

■ **المقدم:** قلت يشكل الدول على وفق أجندة، أو حسب آرائه هو،هذا غير واضح؟

□ **فخري كريم:** الحديث عن الأزمة وأبعاد الأزمة لم يبدأ من كردستان، ولم تبدأ من مسعود بارزاني، بدأت هنا في بغداد، بدأت بين أطراف الحكومة نفسها، صحيح أن العراقية وقيادات العراقية حاولت أن تعالج القضايا الخلافية بطريقة معينة، ولكن القوى الأخرى كانت تتحسس مواقع الخلل في الحكومة وتحاول بمختلف الوسائل أن تعالج مواقع الخلل ولكن بهدوء، تسألني كيف تتجلى هذه؟ يمكن أن تراقب، كل قادة الجيش وكل وكلاء الوزراء وكل اعضاء ومسؤولي الهيئات المستقلة المالكي ومكتبه هو يعينهم ولا تعرض على البرلمان نهائيا، هذه مخالفة دستورية وظاهرة خطيرة جدا أن وكلاء الوزارات، قادة الجيش وقادة الفرق، قادة الأجهزة الأمنية والمخابرات هم (واو، واو)، إلى درجة بدأت الناس تسمى دولتنا بدولة (الواو واو)، المفروض أن صلاحية مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء في سد الفراغات مؤقتا بمناصب وكلاء يجب أن يكون لها سقف زمني شهرين، ثلاثة أشهر، إذا عدنا إلى قرار مجلس قيادة الثورة المقبور، وهذه القرارات لم تلغ كلها، يقول إن الوكيل يجب أن لا يبقى كوكيل أكثر من ستة أشهر، بعد ستة أشهر إذا لم يجر تثبيته يجب أن يزاح، السيد المالكي منذ الدورة الأولى وحتى الآن يتعامل مع وكلاء، وهي مريحة له لأنه لا يحتاج إلى قرار مجلس النواب ولا يحتاج إلى المشاركة هو يستخدم هذه الصلاحيات ويعين من يشاء.

■ **المقدم:** هذا الموضوع مسؤولية مجلس النواب أيضا، لأنه لم يصوت على الوزارات الأمنية والدرجات الخاصة وإبقائها في الوكالة؟

□ **فخري كريم:** حتى نكون موضوعيين لابد أن أقول إن التركيبة السياسية بكاملها مسؤولة عن هذا الخلل لأنها لا تقوم بواجبها ولا تضع حداً لما يخالف الدستور والاتفاقات، والبرلمان بسبب التركيبة المعروفة للجميع التركيبة المحاصصية هي تلعب دورا في ذلك، ولكن المفروض على رئيس الوزراء أن يتابع هذه القضية، حينما يطرح موضوع الوكلاء أو قادة الفرق أو قادة الجيش على البرلمان لفترة معينة ولا يتخذ قرارا، يجب أن ينبه البرلمان وأن يتخذ الإجراءات، بمعنى أن البرلمان لم يوافق على هؤلاء وبالتالي يجب أن ينحيهم، هو يثبتهم وهو يتعامل معهم حتى من حيث الامتيازات كأصلاء، هذه القضية عرضية، ولكن إن أساس المشكلة في كيفية إدارة كل مفاصل الدولة في إدارة الحكومة، قد تقول إن الوزراء أغلبيتهم ليسوا من دولة القانون، لماذا لا يتحدثون؟ أنا لن أتحدث عن هذه، هذا يتعلق بالخيارات ومدى جدية هذا الوزير أو ذاك في متابعة مسؤولياته الوطنية حينما يكون في مرفق معين، هل رئيس الوزراء غير مسؤول عن هذه الحالة؟ نعم،هو يقول حينما يسأل عن غياب الخدمات والنقص وإدارة الدولة، يقول كل الوزارات الخدمية موجودة عند الآخرين لماذا نحاسب، أي دولة تحترم نفسها، أي حكومة تحترم نفسها، أي وزراء يحترم نفسه ومسؤولياته، حينما يكون خلل في وزارة واحدة وأحيانا خلل بسيط جدا يقدم استقالة الحكومة، فكيف إذا كانت كل الوزارات لا تقوم بواجباتها؟ هذا يعني أن إدارة الحكومة إدارة ضعيفة وإدارة فاشلة، إدارة لا تستطيع أن تقول نحن نخدم الشعب.

■ **المقدم:** لن أسألك أنك تميل إلى طرف معين، أنت مثقف عراقي، أنت مراقب، رئيس مؤسسة إعلامية، اتهام المالكي بالاستفراد والاستبداد، جعله يرد، قال: على الأقل أبنائي لم يمسكوا بالقوى الأمنية كما يحصل في إقليم كردستان، ابن الرئيس يمسك بأهم مؤسسة، ويقال إن مجلس الأمن الآن في كردستان الذي تم تشكيله مؤخرا ممسوك من قبل ابن رئيس الإقليم وابن أخ رئيس الجمهورية، وهم الاثنان قيادات أحزاب كردية، وهذا غير موجود في بغداد؟

□ **فخري كريم:** هذا الكلام لا يليق برئيس حكومة، أنا اسأله من احمد المالكي؟ هل كان أحد مناضلي حزب الدعوة؟ هل دخل السجن؟هل كان له أي دور في الحياة السياسية؟ هو ما يزال في العشرينات من العمر، كيف يضع المالكي وينسى هذه الظاهرة التي تدور في كل العالم العربي والعراق، كيف يسمح لنفسه أن يضع احمد المالكي في مكتبه وكل العراقيين الآن وأينما تذهب بما فيهم اقرب الناس للسيد المالكي يتحدثون عن هذه الظاهرة، ماذا يفعل احمد المالكي؟

■ **المقدم:** هذا كلام عام؟ إنها محاولة لتسوية الأمور؟

□ **فخري كريم:** ليست تسوية، أنا لا أريد أن أدافع عن ظاهرة غير صحيحة، إذا تريد أن تتحدث عن ابن مسعود بارزاني، فهو كان في عمر الـ١٦ التحق بالحركة الكردية في الجبل وظل طوال عمره في ذلك الموقع، أبناؤه الذين يتحدث عنهم كانوا مرافقين له، أما الآن أن يحتل هذا الموقع أو ذلك الموقع يقبل أو لا يقبل هذا شيء آخر، أن اسأل أنا يهمني عراقيا، من هو احمد المالكي؟ من هو فائز ابن أخت السيد المالكي؟ وهو يعرف ماذا فعل لفائز، وماذا فعل لعدد من أقاربه المحيطين به، أنا لا أريد أن افتح هذا الملف لأنه ملف جارح، والسيد المالكي يرتكب خطيئة كبيرة، أنا أقول له من موقع الصداقة: اخرج ابنك من المكتب، لأنه سيأتي وقت سيجري حديث جارح في هذا الموضوع.

■ **المقدم:** إدارة مكتب هل تساوي إدارة الإمساك بجهاز أمني كبير؟

□ **فخري كريم:** إدارة المكتب الآن والحديث يدور وربما السيد المالكي سوف يعترض ويقول هذا كلام ظالم ولا أساس له من الحقيقة، الآن إشاعات تدور أن احمد المالكي يدير مفاصل أساسية في الدولة العراقية وهي ليست إقليم كردستان، والسيد احمد المالكي هو مسؤول ويدير من مكتبه مفاصل خطيرة جدا في الدولة، الآن سوف يقول السيد المالكي هذا ظلم وهذا تجاوز، هو مجرد موظف صغير في المكتب، أنا أتساءل هل يمكن لموظف صغير في المكتب أن يعيش في غرفة نوم رئيس الوزراء؟ هذا كلام غير مسؤول، السيد المالكي الآن ينسى وبسبب تقادم وجوده في مجلس الوزراء هو الآن يتصرف وكأن هذا الكرسي دائم، وأنا لا أريد الآن تأزيم الأمور، أنت تسألني وأنا أقول على السيد المالكي أن يتحدث في السياسة، أن يتحدث في القضايا المفصلية التي تخرج البلد من هذه الأزمة، على المالكي أن يطرح الأسس والمعايير التي تقام عليها هذه التجربة، وليس أن يتحدث عن شخصنة الأمور، وهو دخل في هذه البوابة، والآن أصبح واضحا أن المالكي يتصرف إما أنا أو لن يبقى هذا العراق، كيف يمكن لمسؤول أن يتحدث لمسؤول بهذه اللغة؟

■ **المقدم:** هل هذه رسالة لرئيس الوزراء بما يجب أن يتم تسليط الضوء عليه وما لا يجب أن يتم تسليط الضوء عليه؟

□ **فخري كريم:** أنت سألتني هل هنالك مخرج؟ وأنت تعرف ماذا فعلت مع السيد المالكي، وآرائي ووجهة نظري هذه ليست جديدة، وفي الدورة الأولى وفي الحرة بالتحديد ومن واشنطن أنا تحدثت بصريح العبارة أن هنالك مظاهر ومؤشرات في سلوك السيد رئيس الوزراء ستقود إلى شكل من أشكال الانفراد والديكتاتورية والنزعة الدكتاتورية، أنا وقفت إلى جانب المالكي لكي يعود في الدورة والولاية الثانية إلى الحكومة، وهو يعرف هذا والمحيطيون به يعرفون وحتى الرأي العام يعرف هذا، لأني كنت أخرج في التلفزيون وفي المحافل السياسية على هذا الأساس، هذا كان ارتباطا بمناقشة هذه الظواهر وتأكيد المالكي بأنه سيصفي هذه المظاهر وهناك تعهدات شفاهية ومكتوبة واتفاقيات لكي نتجاوز هذه الحالة، ولكن السيد المالكي بعد بضعة أشهر لم يتجاوز هذه الحالة فقط وإنما بدأ يكرس أسسا لاستمرار هذه الظاهرة، وتوسيع دائرتها الآن يسعى لكي يضع يده على البنك المركزي، الآن يتحدث أن مجلس النواب السلطة التشريعية تتدخل في شؤون السلطة التنفيذية، هل هناك رئيس وزراء يعرف الدستور ويعرف الصلاحيات يقول إن السلطة التشريعية تتدخل في السلطة التنفيذية، هذا شأن السلطة التشريعية أن تتدخل في السلطة التنفيذية وأن تضع حدا لتدخلاتها وخروقاتها وتجاوزاتها على الدستور.

■ **المقدم:** ذكرت وثائق شفهية وتحريرية، تعهد خلالها رئيس الوزراء بالحد من الممارسات التي تؤدي إلى الاستبداد والدكتاتورية، أريد تفاصيل عن هذا الموضوع؟

فخري كريم: هو الآن بدأ يخرج عن الحدود التي لا تسمح بالتجاوز على الأحاديث التي يجري الالتزام المتبادل فيها هو الذي بدأ، نعم إن المالكي شفهيا في اللقاءات التي جرت تمهيداً لتشكيل الحكومة أكد على وضع أسس للمشاركة في إدارة الدولة وفي الحكومة والنظام الداخلي لمجلس الوزراء، كيفية طرح القضايا وكيفية الاتفاق في معالجة بعض الأمور، وهنالك أشياء لا أتجرأ على الحديث عنها كما يتحدث عنها المالكي في هذه اللقاءات، وكانت أحاديث إيجابية حتى لا يقول إنها خطيرة، فأنا من وجهة نظري هذه الأحاديث والالتزامات الشفهية والتحريرية دفعتنا لكي نسمي المالكي (رقم ٢)، وعندما سئلنا من قبل الأميركان ماذا تقصدون بأن المالكي ليس رقم واحد؟ فهو الآن المالكي رقم ٢ يعني أنه سوف يتخلى عن النهج الذي كان موضع عدم رضا، عدم رضا كل الكتل، في التحالف الوطني، البدريون والمجلس الأعلى والتيار الصدري والتحالف الكردستاني والعراقية كلهم يرفضون المالكي. لماذا استمر النقاش والتمهيد والمداولات لتشكيل الحكومة ثمانية أشهر، الجميع كانوا معترضين على عودة المالكي لأنه سيدفع البلاد إلى المتاهات والتفرد والتسلط والنزعات التي تفرق القوى ولن يبني الدولة، ولكن نحن ساهمنا في أن نقول: لا، الرجل قال أنا سألتزم وأنا سأبني هذه الأسس وسوف أعتمد على الشراكة وسوف نتفاعل معا في بناء الدولة وسوف أطبق الدستور.

■ **غداً الجزء الثاني من الحوار**

أي دولة تحترم نفسها، أي حكومة تحترم نفسها ، أي رئيس وزراء يحترم نفسه ومسؤولياته، حينما يكون خلل في وزارة واحدة وأحيانا خلل بسيط جدا يقدم استقالة الحكومة، فكيف إذا كانت كل الوزارات لا تقوم بواجباتها ؟

على المالكي أن يطرح الأسس والمعايير التي تقام عليها هذه التجربة، وليس أن يتحدث عن شخصنة الأمور، وهو دخل في هذه البوابة ، والآن أصبح واضحا أن المالكي يتصرف إما أنا أو لن يبقى هذا العراق.

الآن تدور إشاعات أن أحمد المالكي يدير مفاصل أساسية في الدولة العراقية، وهي ليست إقليم كردستان، والسيد احمد المالكي هو مسؤول ويدير من مكتبه مفاصل خطيرة جدا في الدولة، الآن سوف يقول السيد المالكي هذا ظلم وهذا تجاوز ، هو مجرد موظف صغير في المكتب، أنا أتساءل هل يمكن لموظف صغير في المكتب أن يعيش في غرفة نوم رئيس الوزراء؟

التركيبة السياسية بكاملها مسؤولة عن الخلل لأنها لا تقوم بواجبها ولا تضع حداً لما يخالف الدستور والاتفاقات

جانب من الحوار